

فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ

مُفْتِي عَامِّ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
فِي سُنِّيَةِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ
أَحْيَانًا لِتَطْبِيقِ السُّنَّةِ الَّتِي هُجِرَتْ مِنْ قَبْلِ
الْمُتَعَالِمِينَ مِنْ أئِمَّةِ الْمَسَاجِدِ وَالْخُطَبَاءِ فِي
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فَوْزِيِّ بَابِرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْجَرِيِّ

حَفِظَ اللَّهُ رُوحَهُمَا

فتوى العلامة الشيخ
عبد العزيز بن باز

مفتي عام المملكة العربية السعودية
في سنية الجهر بالفاتحة في صلاة الجنازة
أحياناً لتطبيق السنة التي هجرت من قبل
المتعلمين من أئمة المساجد والخطباء في
المشرق والمغرب، نعوذ بالله من الخذلان.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ

مُفْتِي عَامِّ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
فِي سُنِّيَةِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ
أَحْيَانًا لِتَطْبِيقِ السُّنَّةِ الَّتِي هُجِرَتْ مِنْ قَبْلِ
الْمُتَعَالِمِينَ مِنْ أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ وَالْخُطَبَاءِ فِي
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فَوَازِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرَمِيِّ

حَفِظَ اللَّهُ رُوحَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَوَطُّئًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ خَلْقَهُ أَطْوَارًا، وَصَرَّفَهُمْ فِي أَطْوَارِ التَّخْلِيقِ كَيْفَ شَاءَ عِزَّةً
وَاقْتِدَارًا، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ إِلَى الْمُكَلَّفِينَ، إِعْذَارًا مِنْهُ وَإِنْذَارًا.
أَمَّا بَعْدُ،

فَقَدْ نَالَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعِلْمَ النَّافِعَ،
وَبَدَلَهُ، وَنَشَرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، حَتَّى تُوَفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَا زَالَ عِلْمُهُ يَنْتَشِرُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ
وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَامَّةِ النَّاسِ، وَقَدْ بَدَّلَ مَجْهُودَهُ فِي الْفَتَوَى؛ لِإِزْشَادِ الْخَلْقِ إِلَى الدِّينِ
الصَّحِيحِ، حَتَّى نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً
وَاسِعَةً، وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِ، وَجَرَّاهُ اللَّهُ عَنَّا، جَزَاءَ الْمُؤَقِّقِينَ الْأَبْرَارَ، وَجَعَلَهُ مِنْ حِزْبِهِ
الْفَائِزِينَ الْأَخْيَارِ.

* وَقَدْ اطَّلَعْنَا عَلَى فَتْوَى لِلشَّيْخِ، وَنَعْتَقُدُ أَنَّهَا نَافِعَةٌ فِي بَابِهَا لِلْمُقْتَدِينَ بِالسُّنَّةِ،
وَهِيَ تُبَيِّنُ سُنِّيَّةَ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالَّتِي أَنْكَرَهَا الْمُتَعَالِمُونَ الْحِزْبِيُّونَ،
فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ، بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ بِالسُّنَنِ الْمَأْتُورَةِ، فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ!
أَقُولُ:

وَمِنْ هُنَا نَصِلُ إِلَى نَتِيجَةِ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ: مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْمُتَعَالِمِينَ الْحِزْبِيِّينَ فِي عِلْمِ
الدِّينِ، وَإِنْكَارِهِمْ السُّنَنَ الثَّابِتَةَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ انْجِرَافَاتٌ فِي الْمَفَاهِيمِ
الْعِلْمِيَّةِ، وَجَهْلٌ بِحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ، وَعَدَمٌ تَعْذِيَّةٍ عَقُولِهِمْ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ الْمُؤَصَّلِ بِالِدَّلِيلِ،

مِمَّا يَتَّبِعُنَّ بِأَنَّ رَصِيدَهُ هُوَ لَأَيِّ دِينٍ الشَّهَادَاتُ الْأَكَادِمِيَّةُ^(١)، الَّتِي لَا تُعْنِي وَلَا تُسَمِّنُ مِنْ جُوعٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَضَرَرُهَا، أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا!

* وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمُتَخَلِّفِينَ الْمُتَعَالِمِينَ^(٢) عَنْ آدَاءِ وَاجِبِهِمْ فِي الْعِلْمِ، يَحْمِلُوا مِنَ الْإِثْمِ بِقَدْرِ تَخَلُّفِهِمْ فِيهِ، بَلْ يَحْمِلُوا إِثْمَ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ. قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النَّحْلُ: ٢٥].

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ^(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَّزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا).^(٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا).^(٦)

وَعَنْ عَائِشَةَ^(٧)، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ).^(٨)

(١) الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا: الْعِلْمُ غَيْرُ نَافِعٍ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ.

(٢) وَمَا زَالَ النَّاسُ يُبْتَلَوْنَ بِهِذَا الطَّرَازِ النَّكِيدِ فِي بُلْدَانِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٨).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٦٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٣٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٤٣).

أَقُولُ: وَكَمْ اسْتَحْسَنَ الْمُتَعَالِمُونَ الْحَزْبِيُّونَ بِعُقُولِهِمُ الْقَاصِرَةَ أُمُورًا مُسْتَحْدَثَةً فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ سَنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ». (١)

أَقُولُ: وَهَذِهِ النَّصُوصُ تَدُلُّ بِمَنْطُوقِهَا عَلَى جَهَالَةِ الْمُتَعَالِمِينَ، وَإِنْ أَفْتَوْا وَدَرَسُوا وَحَاضَرُوا وَاشْتَهَرُوا بِاسْمٍ: «الدُّعَاةُ!»؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُعْتَبَرُونَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ مِنْ فَصِيلَةِ الْعَوَامِّ! كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ: الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ، وَالشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَالشَّيْخُ الْفُوزَانُ، وَغَيْرُهُمْ.

* بَلْ هَذِهِ النَّصُوصُ تَدُلُّ أَيْضًا بِمَنْطُوقِهَا عَلَى عِظَمِ وِزْرِ كُلِّ مَنْ سَنَّ مَا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ أَدْخَلَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهُوَ يَحْمِلُ وِزْرَهُ، وَوِزْرَ مَنْ تَبِعَهُ مِنَ النَّاسِ عَلَى ضَلَالَتِهِ، يَوْمَ يَتَبَرَّأُ الْمُتَّبِعُ مِنَ التَّابِعِ، وَيَدْعُو عَلَيْهِ بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ، وَعِظَائِمِ الْأُمُورِ، لِأَنَّهُمْ سَبَّبُوا لِلنَّاسِ الْخِلَافَ وَالتَّفَرُّقَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

* وَهَذَا مَعْنَى: قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَعْلَمُ لَسَقَطَ الْخِلَافُ. أَقُولُ: وَمَا يَرَادُ بِهِمْ هُنَا إِلَّا الْمُتَعَالِمُونَ، الَّذِينَ جَهِلُوا الْعِلْمَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ.

وَهُمُ الَّذِينَ عَنَاهُمُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِقَوْلِهِ فِي كِتَابِهِ «الرِّسَالَةِ» (ص ١٤٠):
فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَالِمِينَ أَنْ يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٠٤).

أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ لَكَانَ الْإِمْسَاكَ أَوْلَىٰ بِهِ، وَأَقْرَبُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١). اهـ.

وَقَالَ عَنْهُمْ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «النُّونِيَّةِ» (ص ٤٠٤):

هَذَا وَإِنِّي بَعْدُ مُتَّحِنٌ بِأَرْ
بَعَاةٍ وَكُلُّهُمْ ذُووُ أَضْغَانٍ^(٢)
فَظٌّ، غَلِيظٌ، جَاهِلٌ، مُتَمَعِّلٌ
ضَخْمٌ الْعِمَامَةِ وَاسِعُ الْأَرْدَانِ
مُتَفَيِّهٌ، مُتَضَلِّعٌ بِالْجَهْلِ، ذُو
ضَلَعٍ وَذُو جَلْحٍ مِنَ الْعِرْفَانِ
زَاجٍ مِنَ الْإِيْهَامِ وَالْهَدْيَانِ
مِنْ جَاهِلٍ مُتَطَبَّبٍ يُفْنِي الْوَرَى
وَيُحْيِلُ ذَاكَ عَلَيَّ قَضَا الرَّحْمَنِ
عَجَّتْ فُرُوجُ الْخَلْقِ ثُمَّ دِمَاؤُهُمْ
وَحُقُوقُهُمْ مِنْهُ إِلَى الدَّيَّانِ

(١) أَقُولُ: فَوَاللَّهِ لَئِنْ يَعِشِ الْمُسْلِمُ: «بِجَهْلٍ بَسِيطٍ»، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَعِشَ: «بِجَهْلٍ مُرَكَّبٍ»، يَأْتُمُّ عَلَيْهِ طَوْلَ حَيَاتِهِ، اللَّهُمَّ نَشْكُو إِلَيْكَ هَذَا الْغَثَاءَ.

(٢) صَدَقَ وَاللَّهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ فِي الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، لَمَّا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ غِلٍّ، وَحَقْدٍ، وَحَسَدٍ عَلَيَّ دُعَاةَ السُّنَّةِ.

مَا عِنْدَهُ عِلْمٌ سِوَى التَّكْفِيرِ

وَالتَّبْدِيعِ وَالتَّضْلِيلِ وَالبُّهْتَانِ

فَإِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ الْمَغْلُوبُ عِنْدَ

تَقَابُلِ الْفُرْسَانِ فِي الْمَيْدَانِ

قَالَ اشْكُوهُ إِلَى الْقُضَاةِ فَإِنْ هُمْ

حَكَمُوا وَإِلَّا اشْكُوهُ إِلَى السُّلْطَانِ^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «التُّونِيَّةِ» (ص ٤٠٥)؛ عَنِ الْمُتَعَالِمِ:

أَوْ حَاسِدٍ قَدْ بَاتَ يَغْلِي صَدْرُهُ

بِعَدَاوَتِي كَالْمَرْجَلِ الْمَالَانِ

لَوْ قُلْتُ هَذَا الْبَحْرُ قَالَ مُكَذِّبًا

هَذَا السَّرَابُ يَكُونُ بِالْقَيْعَانِ

أَوْ قُلْتُ هَذَا الشَّمْسُ قَالَ مُبَاهِتًا

الشَّمْسُ لَمْ تَطْلُعْ إِلَيَّ ذَا الْآنِ^(٢)

أَوْ قُلْتُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ

غَضِبَ الْخَيْثُ وَجَاءَ بِالْكِتْمَانِ

(١) لَيْسَ عِنْدَ الْمُتَعَالِمِينَ إِلَّا التَّشْوِيشُ عِنْدَ الْمَسْئُولِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مِنَ الْمَخْذُولِينَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَدْلَةِ وَالْبَرَاهِينِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكِبْرِ.

(٢) هَكَذَا سَأَلَ الْمُتَعَالِمَ إِذَا قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ شَيْئًا فِي الدِّينِ، خَالَفَهُ الْمُتَعَالِمُ لَا لِشَيْءٍ؛ إِلَّا لَمَّا يَحْمِلُهُ مِنَ الْحَقِّدِ، وَالْغُلِّ فِي صَدْرِهِ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

أَوْ حَرَّفَ الْقُرْآنَ عَنْ مَوْضِعِهِ

تَحْرِيفَ كَذَابٍ عَلَى الْقُرْآنِ

صَالَ النَّصُوصُ عَلَيْهِ فَهُوَ بِدْفِعِهَا

مُتَوَكِّلٌ بِالْكَذَابِ وَالذَّيْدَانِ

فَكَلامُهُ فِي النَّصِّ عِنْدَ خِلَافِهِ

مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ الطَّعَّانِ

فَالْقَصْدُ دَفْعُ النَّصِّ عَنْ مَدْلُولِهِ

كَيْ لَا يَصُولَ إِذَا التَّقَى الرَّحْفَانِ

أَقُولُ: بَلْ إِذَا قُلْتَ لَهُمْ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَهَذَا دَلِيلُهُ، قَالُوا: مَنْ

قَالَ بِهَذَا؟!.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «النُّونِيَّةِ» (ص ٣٩٤)؛ رَدًّا عَلَى الْمُتَعَالِمِ فِي ذَلِكَ:

إِنْ قُلْتَ: قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ

فَيَقُولُ جَهْلًا أَيْنَ قَوْلُ فُلَانٍ

* وَالْجَاهِلُ يَقُولُ بِذَلِكَ لِجَهْلِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَيَضْطَرُّ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ بِتَأْوِيلِ

فُلَانٍ وَفُلَانٍ!.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «النُّونِيَّةِ» (ص ٣٩٤)؛ رَدًّا عَلَى الْمُتَعَالِمِ فِي ذَلِكَ:

لَمْ يَفْهَمِ الْجُهَّالُ هَذَا كَلَّمَهُ

فَاتَّوَا بِتَأْوِيلَاتِ ذِي الْبُطْلَانِ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُدَاوَاةِ النَّفُوسِ» (ص ٣٠): (لَا آفَةَ عَلَى الْعُلُومِ وَأَهْلِهَا أَضْرٌ مِنَ الدُّخْلَاءِ فِيهَا، وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، فَإِنَّهُمْ يَجْهَلُونَ وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ، وَيُفْسِدُونَ وَيَقْدِرُونَ أَنَّهُمْ يُصْلِحُونَ).^(١) اهـ.

فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ لِلْمُتَعَالِمِ: مِمَّنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ، وَلَيْسَ بِعَالِمٍ، بَلْ لَيْسَ بِطَالِبِ عِلْمٍ أَيْضًا: فِي الْفُتْيَا، وَالتَّصَدُّرِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالتَّأْلِيفِ، بَلْ رَأْسُ رَصِيدِهِ الشَّهَادَةُ الَّتِي تُسَمَّى بِ«الْبِكَالُورُيُوسِ»، أَوْ «الْمَاجِسْتِيرِ»، أَوْ «الدُّكْتُورَاةِ»، فَهَذِهِ شَهَادَاتٌ تَصْلُحُ لِلوُظَيْفَةِ، لَكِنْ لَا تَصْلُحُ لِأَنْ يَتَّصَدَّرَ بِهَا الْمُتَعَالِمُ فِي الدِّينِ، فَتَنْبَهْ.^{(٢)(٣)}

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

كُتِبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

(١) انظر: «التَّعَالِمُ» لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ (ص ٧).

(٢) بَلْ هَذِهِ الشَّهَادَاتُ يَأْخُذُهَا الْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ سَوَاءً بِسَوَاءٍ!

(٣) فَهَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمُونَ يُنْكِرُونَ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، بِدُونِ بَحْثٍ فِيهَا، أَوْ سُؤَالٍ عَنْهَا، بَلْ يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ رَأْيِي غَيْرِ مَشْهُورٍ لَا عَنْ عِلْمٍ، حَتَّى أَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْمَرَاجِعِ الْعِلْمِيَّةِ لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ، بَلْ لَا يَعْرِفُونَهَا، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّمْهِيدُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنِّيَةِ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَهَا
أَحْيَانًا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: (صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَلَى جَنَازَةٍ،
فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ، وَجَهَرَ حَتَّى أَسْمَعَنَا، فَلَمَّا فَرَغَ أَخَذْتُ بِيَدِهِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ:
إِنَّمَا جَهَرْتُ لِتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ وَحَقٌّ).^(١)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢
ص ٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١
ص ٦٤٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٧٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٢
ص ٢٧٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ١ ص ٢٧٠)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٣٥٩)، وَالْحَاكِمُ
فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٥٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٨٩)، وَابْنُ
الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (ص ٢١٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٨)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١)،

(١) وَفِي رِوَايَةٍ: النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦٤٤): «نَعَمْ، إِنَّهُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ: التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٢): «إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ»؛ يَعْنِي: الْجَهْرَ كَمَا هُوَ

ظَاهِرٌ.

* فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ، وَقَدْ تَحَقَّقَ مِنْ بَعْضِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ١٩١)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ٤٣٧)
مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَوَى

سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

مُفْتِي عَامِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

فِي حُكْمِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ جَهْرًا

* حُكْمُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

سُئِلَ سَمَاحَتُهُ: مَا حُكْمُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ؟^(١)

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (وَاجِبَةٌ؛ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»)^(٢)، وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ. اهـ.

* حُكْمُ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ أَحْيَانًا

وَسُئِلَ سَمَاحَتُهُ: مَا حُكْمُ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ أَحْيَانًا؛ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا

سُنَّةٌ؟

(١) هَذَا سُؤَالٌ، وَثَلَاثَةٌ بَعْدَهُ مِنْ ضَمَنِ اسْتِثْنَاءٍ، مُقَدِّمَةٌ لِسَمَاحَتِهِ مِنْ: «الْجَمْعِيَّةِ الْخَيْرِيَّةِ بِشَفْرَاءَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٤) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (الْجَهْرُ بِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ: لَا بَأْسَ بِهِ^(١))، وَإِنْ قَرَأَ مَعَهَا سُورَةَ قَصِيرَةً: فَلَا بَأْسَ أَيْضًا، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَاتِحَةِ كَفَى).^(٢) اهـ.

* حُكْمُ قِرَاءَةِ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

وَسُئِلَ سَمَاحَتُهُ: مَا حُكْمُ قِرَاءَةِ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ؟. فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (قِرَاءَةُ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ أَفْضَلُ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).^(٣) اهـ.

أَقُولُ: وَذَكَرَ فَتَوَى الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الشَّيْخُ سَعِيدُ الْقُحْطَانِيُّ فِي كِتَابِهِ: «أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ» (ص ٢٧٣)؛ بِقَوْلِهِ: (وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَعْنِي: الشَّيْخَ ابْنَ بَازٍ - عَنِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ أَحْيَانًا: «الْجَهْرُ بِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ: لَا

(١) وَذَهَبَ إِلَى اسْتِحْبَابِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ: الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّبِيلِ الْجَرَّارِ» (ج ١ ص ٣٥٨)، وَالْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٧ ص ٥٣)، وَالْعَلَامَةُ أَحْمَدُ الْبَنَّا فِي «بُلُوغِ الْأَمَانِيِّ» (ج ٧ ص ٢٤٢)، وَهُوَ وَجْهُ عِنْدَ: «الشَّافِعِيَّةِ»؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَذَلِكَ لِلْأَدْلَةِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٣).

(٣) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى، وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ»، لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (ج ١٣ ص ١٤٣ و ١٤٤ - طَبْعَةٌ: دَارِ الْعَاصِمَةِ، الرَّيَّاضِ، الطَّبَعَةُ: الثَّالِثَةُ).

بَأْسٍ بِهِ، وَإِنْ قَرَأَ مَعَهَا سُورَةَ قَصِيرَةً: فَلَا بَأْسَ أَيْضًا، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَاتِحَةِ كَفَى). اهـ.

أَقُولُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَعْرُوفَةِ، عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلَكِنَّ أَهْلَ التَّعَالَمِ لَا يَعْلَمُونَ، بَلْ لَا يَفْقَهُونَ!

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تُقْرَأُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى: الْفَاتِحَةُ، وَهَذَا ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا جَاءَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

* وَإِذَا جَهَرَ بَعْضُ الْأَحْيَانِ: بَعْضُ الْأَحْيَانِ، حَتَّى يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْرَأُ، فَلَا بَأْسَ.

* وَإِذَا قَرَأَ مَعَهَا سُورَةً كَذَلِكَ، سُورَةَ قَصِيرَةً: لَا بَأْسَ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِذَا قَرَأَ مَعَ الْفَاتِحَةِ بَعْضَ الشَّيْءِ: فَلَا بَأْسَ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْرَأَ: سُورَةَ خَفِيفَةً.

* وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَاتِحَةِ: كَفَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّخْفِيفِ وَالْإِسْرَاعِ.

* وَالْجَهْرُ بِهَا: كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَعَ بَيَانِ السُّنَّةِ، وَأَنَّهُ يُقْرَأُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى: الْفَاتِحَةُ، حَتَّى لَا يَجْهَلَهَا النَّاسُ). (١) اهـ.

وَقَدْ اخْتَارَ هَذَا الْحُكْمَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِمِينِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) شَرِيحُ: «شَرْحُ كِتَابِ الْجَنَائِزِ مِنْ كِتَابِ بُلُوغِ الْمَرَامِ»، بِصَوْتِ: «الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ» «الْجُزْءُ: ٢».

فَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ: (كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَقْرَأُ
 الْفَاتِحَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ: جَهْرًا، لِيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا: سُنَّةٌ). (١) اهـ.
 لِذَلِكَ: عَلَيْكَ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ تَطْبِيقُ هَذِهِ السُّنَّةِ أَحْيَانًا، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ
 يُخَالِفُ هَذِهِ السُّنَّةَ، فَإِنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ فِي الدِّينِ.
 وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



(١) «التَّوَّاصُلُ الْاجْتِمَاعِيُّ»، بِصَوْتِ: «شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينٍ»، بِعَنْوَانِ: «فَتَوَى الْإِمَامَيْنِ: الْعُثَيْمِينِ، وَابْنِ بَازٍ، عَلَى
 ثُبُوتِ سُنَّةِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَحْيَانًا»، فِي سَنَةِ: «١٤٤٦ هـ».

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) تَوَطُّةٌ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى سُنِّيَةِ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَهَا أحياناً في صلاة الجنائز.....	١٢
(٣) فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية في حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز جهرًا.....	١٤

